الاحتلال يحول الأسرى الفلسطينيين في معتقلاته إلى حقول تجارب لاختبار أسلحته

كشفت مؤسسات وتقارير حقوقية فلسطينية عن قيام الاحتلال بإخضاع آلاف الأسرى في معتقلاته وخاصة الأطفال لتجارب خطرة تتعلق بالأسلحة والعقاقير الطبية وباتوا حقول تجارب عليها حيث يجبر الأطفال على فحص القنابل الغازية السامة وتمييزها عن القنابل ذات الرائحة الكريهة ما يشكل خطورة على صحة الأطفال وحياتهم وذلك في انتهاك سافر للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الأسرى.

وأوضح رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين عبد الناصر فروانة أن الاحتلال يجري شهرياً عشرات التجارب الخطرة للأسلحة على الأسرى وسنوياً أكثر من ستة آلاف تجربة لأدوية خطرة وقاتلة على الأسرى الفلسطينيين معرضاً حياتهم لخطر الموت.

وأشار فروانة إلى أن مئات الأسرى أصيبوا بأمراض متعددة منها السرطان والكلى وتضمر الكبد والقلب بسبب التجارب الطبية الخطرة عليهم إضافة إلى إصابة عدد كبير من الأسرى بعد خروجهم من معتقلات الاحتلال بأمراض مجهولة تسببت باستشهادهم أو إصابتهم بالعقم ما يؤكد خضوعهم لتجارب طبية خطرة الأمر الذي يتطلب من منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة التدخل العاجل لفتح تحقيق في هذه الجرائم وإنقاذ حياة الأسرى من الموت.

بدوره لفت المختص في شؤون الأسرى نشأت الوحيدي إلى أن هناك الكثير من الأسرى استشهدوا فور تلقيهم عقاقير طبية مجهولة من الاحتلال وهذا يعد جريمة كما يقوم الاحتلال بشكل متعمد بإعطاء الأسرى أدوية وعقاقير غير مناسبة لمرض الأسير لقياس مدى فعاليتها ضمن تجاربه الطبية، مشيراً إلى أن أجساد الأسرى باتت حقول تجارب لعقاقير وأدوية خطرة وهناك آلاف الأسرى مصابون بأمراض خطرة نتيجة تلك التجارب التي تعد انتهاكاً لكل المواثيق والقوانين الدولية.

من جهته بين مدير مؤسسة مهجة القدس للشهداء والأسرى ياسر صالح أن الكثير من الأسرى الذين يخرجون من معتقلات الاحتلال يعانون أمراضاً متعددة ومنهم من فارق الحياة بعد فترة وجيزة على خروجه وكل ذلك يؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي يستخدم أجساد هؤلاء الأسرى كحقل تجارب طبية لعقاقير معينة وهذا بات يمثل خطراً على حياتهم مطالباً المجتمع الدولي بالتوقف عن الصمت تجاه سياسة الموت التي يتبعها الاحتلال بحق الأسرى.

ومن جانبه أشار عضو هيئة مسيرات العودة وكسر الحصار في غزة سفيان مطر إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يستخدم أسلحة متنوعة في قمع مسيرات العودة حيث لوحظ استخدامه غازات ذات ألوان متعددة تحدث تهيجاً عند الأطفال وحتى الكبار وكذلك الرصاص المتفجر المحرم دولياً الذي تسبب بحالات بتر وتقطع في الأنسجة والأعصاب يصعب علاجها وفق تأكيد الأطباء. ولفت مطر إلى أن الاحتلال يستخدم الفلسطينيين حقول تجارب للأسلحة بأنواعها المختلفة واعتداءاته الثلاثة الأخيرة على قطاع غزة مثال واضح حيث استخدم أسلحة محرمة دولياً منها الفوسفور الأبيض والقنابل العنقودية والصواريخ شديدة الانفجار التي تسببت بكوارث صحية وبيئية ما زال أبناء قطاع غزة يعانون منها حتى الآن.

سانا

احتجاج في غزة أمس يطالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالتنحي عن السلطة (رويترز)

إسرائيل تعتقل رئيس مجلس الأوقاف في القدس وتقرر إبعاده عن الأقصى

جددت وزارة الخارجية الفلسطينية إدانتها لجرائم المستوطنين بحق الشعب الفلسطيني داعية المجتمع الدولي إلى توفير حماية دولية له.

وأوضحت الوزارة في بيان أمس نقلته وكالة «وفا» بمناسبة ذكرى مجزرة الحرم الإبراهيمي التي تصادف اليوم الإثنين أن ذكرى المجزرة الأليمة تأتي هذا العام في ظل استمرار الاعتداءات على الحرم والبلدة القديمة في الخليل وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة للتضييق على الفلسطينيين وتهجيرهم وتهويد أراضيهم.

ودعت الخارجية الفلسطينية المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته إزاء تصعيد سلطات الاحتلال والمستوطنين ووقف اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم وأرضهم.

وتصادف اليوم الإثنين الذكرى الـ٢٥ لمجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف التي ارتكبها مستوطن إسرائيلي في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٩٤ وراح ضحيتها عشرات الفلسطينيين بين شهيد وجريح.

ومن جهة ثانية اعتقلت أجهزة الأمن الإسرائيلية فجر أمس مؤقتاً رئيس مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في القدس الشيخ عبد العظيم سلهب، ونائب المدير العام لدائرة الأوقاف، ناجح بكيرات.

واعتقلت القوات الإسرائيلية المسؤولين الدينيين عقب تفتيش منزليهما في القدس، وذلك تحت ذريعة مشاركتهما في إعادة افتتاح مصلى باب الرحمة إلى جانب آلاف المسلمين داخل المسجد الأقصى، بعد إغلاق دام ١٦ عاماً من قبل السلطات الإسرائيلية.

وفي وقت لاحق من أمس، قررت السلطات الإسرائيلية الإفراج عن المسؤولين الدينيين الفلسطينيين، لكن مع إبعادهما عن المسجد الأقصى لمدة سبعة أيام. وتم إعادة تشكيل مجلس الأوقاف قبل عدة أسابيع بتركيبة واسعة برئاسة الشيخ عبد العظيم سلهب، الذي عين بمنصبه هذا من قبل الأردن.

(سانا– وفا– روسيا اليوم– معا)

الدائرة السياسية لمنظمة التحرير:

موقف حماس والجهاد في موسكو كان مخيبا لتطلعات شعبنا

وكالات

قال مصدر مسؤول في الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إن الحوار في موسكو كان هدفه تأكيد الموقف السياسي للمنظمة والمبني على الشرعية الدولية لمواجهة مؤتمر وارسو وصفقة القرن. جاء ذلك ردا على بيان صادر عن ما يسمى تحالف قوى المقاومة الفلسطينية بدمشق، والذي حمل فيه حركة فتح مسؤولية فشل حوارات موسكو، مدعياً استياء القيادة الروسية.

وأضاف المصدر المسؤول، بحسب وكالة «وفا» للأنباء أنه «عندما تتنكر بعض الفصائل لقرار المجلس الوطني الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية على خط الرابع من حزيران والقدس الشرقية عاصمة لها ورفض قرار ١٩٤ لحق العودة، فإن هذا يدل على مزاودات ليس وقتها، لأن الأصدقاء الروس لا يمكن أن يساعدونا إلا بتمسكنا بالشرعية الدولية».

وتابع: «تأكد لنا أن حركة حماس والجهاد الإسلامي وصلت لموسكو ومعها تعليمات من قوى إقليمية بإفشال الحوار ورفض الشرعية الدولية، لأنها لا تريد التخلي عن حكم غزة، التي ما زالت تراهن على أن تكون بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية وهذا هدفها منذ نشأتها».

وأشار إلى أن وزارة الخارجية الروسية أصدرت بيانا، رحبت فيه بالبيان الصادر وحظي بمباركة أغلب الأطراف الفلسطينية، التي شاركت في الحوار، رغم أن عددا من الفصائل رفضت التوقيع، مؤكداً أن روسيا متمسكة بمواقفها المبدئية في المساعدة في استعادة وحدة الصف الفلسطيني على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وأعرب المصدر المسؤول عن استغرابه من موقف حماس والجهاد الإسلامي، الرافض للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا بعد أن تدمرها خدمة لصفقة القرن .

وقال: إن «ما جرى في موسكو من مواقف لحركتي حماس والجهاد الإسلامي كان مخيبا لآمال الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية، وإن رفض حماس والجهاد الإسلامي الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني هو خروج عن الإجماع الوطني وتساوق مع المؤامرات التي تهدف لخلق بديل عن المنظمة وتسهيل تمرير صفقة القرن وتصفية قضية اللاجئين».

وثمن دور روسيا في استضافة جلسات الحوار الفلسطينية والمساعدة في استعادة وحدة الصف الفلسطيني ومواقفها المبدئية في مساندة قضيتنا العادلة في كل المحافل الدولية .

وأكد أن العلاقة الاستراتيجية بين روسيا ومنظمة التحرير الفلسطينية هي تاريخية ومتجذرة ولن نسمح لأحد بالإساءة إليها.

إذا لم تسفر المحادثات النووية عن نتيجة

بيونغ يانغ تهدد واشنطن بأنها لن تسلم من التهديد الأمني

قالت وكالة الأنباء المركزية الكورية الديمقراطية أمس: إن شعب الولايات المتحدة «لن يسلم أبدا من التهديدات الأمنية إذا لم تسفر المحادثات النووية في فيتنام عن نتائج». وانتقدت الوكالة الرسمية لكوريا الديمقراطية، ديمقراطيين في الولايات المتحدة وآخرين ممن «يتآمرون لعرقلة» القمة الثانية بين الزعيم الكوري كيم جونغ أون والرئيس الأميركي دونالد ترامب.

واتهمت الوكالة إدارة ترامب بالإصغاء لمعارضي الحوار حتى بعد بدء الولايات المتحدة للجهود الدبلوماسية مع كوريا الديمقراطية.

وأضافت: «إذا انتهت المفاوضات المقبلة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة دون نتائج كما تأمل القوى المعارضة، فلن يسلم الشعب الأميركي أبداً من التهديدات الأمنية التي تبث الرعب في نفوسه وستقع المسؤولية على من كانوا السبب في ذلك».

وفي رسالة إلى ترامب يوم الخميس، اتهم ثلاثة من رؤساء لجان مجلس النواب الأميركي، وهم ديمقراطيون، الإدارة الأميركية بحجب المعلومات بشأن المفاوضات مع كوريا الديمقراطية.

وقال النواب في رسالتهم: «هناك أسباب كافية للشك في أن الزعيم كيم ملتزم بتخلي بلاده عن (الأسلحة) النووية».

وأضافوا: «نشعر بالحيرة وبوجود مشكلة بشأن الاختلاف الزائد بين تقييم مجتمع المخابرات وتصريحات إدارتكم بشأن أفعال والتزامات ونوايا كيم جونغ أون». في سياق متصل غادر زعيم كوريا الديمقراطية، كيم جونغ أون، بيونغ يانغ على متن قطار مدرع متوجها إلى فيتنام لعقد لقاء قمة ثان هناك مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وأفادت وسائل الإعلام الرسمية في كوريا الديمقراطية بأن كيم ركب قطاراً برفقة عدد من المسؤولين الكبار. وستعقد القمة في ٢٧–٢٨ شباط الجاري.

وكالات

السيسي والسبسي يتفقان على التعاون الأمني وتبادل المعلومات بشأن الجماعات المسلحة

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال لقائه الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي أمس الأحد على موقف مصر الداعم لتونس في «مواجهة الإرهاب» ودعم الإجراءات التي تتخذها للحفاظ على الأمن. وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية بسام راضي: إن الرئيس السيسي أشار إلى «تشابه الظروف والتحديات» التي تواجه البلدين.

كما شدد ضرورة تدعيم التعاون الأمني وتبادل المعلومات بشأن الجماعات المسلحة والعائدين من مناطق الصراع والذين يمثلون تهديداً مشتركاً للبلدين والمنطقة بأكملها.

وجاءت تصريحات الرئيس السيسي، على هامش انعقاد أعمال القمة العربية – الأوروبية الأولى بشرم الشيخ.

وأكد السيسي حرص القاهرة على زيادة حجم التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات البينية.

كما رحب السيسي بالدعوة الموجهة له من نظيره التونسي لحضور القمة العربية بتونس العاصمة في شهر آذار، معرباً عن ثقة مصر بنجاح تونس في مهمة تنظيم هذا الحدث الضخم، والاستعداد المصري الكامل للعمل مع التونسيين قبل وأثناء القمة لضمان خروجها بقرارات مؤثرة.

من جانبه، أكد الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي أن مصر حققت خلال السنوات الماضية إنجازات في مجالات الأمن والاستقرار والتنمية أفضت إلى استعادتها لدورها الرائد والفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي تجسد مؤخراً في العديد من المظاهر ولاسيما رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي واستضافتها للقمة العربية الأوروبية الأولى من نوعها. وفي سياق آخر تقدم المستشار القانوني للمنظمة المتحدة الوطنية لحقوق الإنسان علي السيد علي الفيل، ببلاغ للنائب العام المصري أمس طالب فيه بحصر ممتلكات المتعاونين مع قطر وتركيا وتجميدها. وطالب البلاغ، «بإصدار قرار بتشكيل لجنة قضائية لحصر جميع الممتلكات والحسابات والأرصدة والودائع التركية والقطرية والمتعاونين معهما، وتجميد جميع الأموال والممتلكات، وصرفها كتعويضات عادلة للمصابين وأسر شهداء العمليات الإرهابية من الجيش، والشرطة، والمدنيين»، على حد قوله. وجاء في البلاغ أيضاً فتح باب التحقيقات الموسعة مع كل من تربطه صلة بقطر أو تركيا اقتصادياً أو إعلامياً في الفترة من كانون الثاني ٢٠١١ حتى الآن، وإصدار قرار بالمطالبة الدولية بتسليم المطلوبين على ذمة تحقيقات أو قضايا أو محكومين في كل من قطر وتركيا. وكانت الدائرة الأولى مفوضين بمجلس الدولة في مصر، قد قررت في وقت سابق تأجيل دعوى أخرى مقامة من المحامي حميدو جميل البرنس، ليوم ٢ أيار والتي طالب فيها الحكومة المصرية باتخاذ جميع إجراءات التقاضي ضد تركيا. وطالب مقيم الدعوى: «برد الأموال التي قامت تركيا بجبايتها دون وجه حق تحت مسمى «الجزية» التي كانت تسددها مصر للدولة العثمانية إبان الاحتلال العثماني لمصر، والتي استمرت الدولة المصرية تدفعها لاسطنبول حتى بعد انتهاء الخلافة العثمانية ووقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني».

روسيا اليوم– وكالات

البنتاغون أول أهداف الصواريخ فرط الصوتية الروسية

كشفت القناة التلفزيونية الروسية الأولى، عن المواقع الأميركية المحتملة التي يمكن أن تكون ضمن أهداف صواريخ «تسيركون» الروسية فرط الصوتية في حال تعرض روسيا لتهديد محدق وخطير.

وذكرت هذه القناة التلفزيونية الرسمية التي هي جزء من شركة راديو وتلفزيون روسيا التابعة للحكومة الفيدرالية، في برنامج «فيستي نديلي» أن على رأس الأهداف المحتملة لصواريخ تسيركون في الولايات المتحدة سيكون مبنى البنتاغون في واشنطن، الذي يضم أعلى هياكل القيادة والسيطرة للقوات المسلحة الأميركية وهيئة رؤساء الأركان. وقالت القناة التلفزيونية الرسمية: «دون أن نخرق أي قانون دولي، ودون أن نزعج أي شخص، ببساطة يمكننا نشر غواصاتنا الحاملة لصواريخ تسيركون في المحيطات العالمية، مع تزويد كل غواصة بـ٤٠ صاروخاً من هذا النوع، وعندها ستكون مراكز صنع القرار التي تحدث عنها الرئيس بوتين تحت مرمى نيراننا المدمرة».

في هذه الأثناء أعلن خبير أميركي، أن طائرة مسيرة (درون) لشركة كلاشنيكوف الروسية، يمكنها «تغيير طبيعة الحرب» و«وجه العالم»، وستكون لها أصداء كأصداء الرشاش «كلاشنيكوف» المعروف على نطاق العالم كله.

ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن خبير العلاقات الدولية الأميركي، نيكولاس غروسمان، أن مقتني الدرون الروسي «Kub-UAV» سيكونون قادرين على «السيطرة على القنبلة التي يحملها بدرجة عالية من الدقة».

وأشارت الصحيفة الأميركية إلى أن الرشاش الروسي كلاشنيكوف «لا يزال أداة قوية حتى يومنا هذا». وأن البنتاغون «يشتري بنادق كلاشنيكوف بالفعل لحلفاء أميركا في سورية وأفغانستان»، لكنه لا يزودهم بأسلحة أميركية أكثر تكلفة، كما يقول المقال.

من جهة أخرى قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن الأميركيين لا يبذلون أي جهد لاستئناف الحوار حول المشكلات المتراكمة، معتبراً أن الصراع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة يعيق العلاقات الثنائية مع روسيا.

وكالات

مادورو يقطع العلاقات الدبلوماسية مع كولومبيا

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو قطع العلاقات الدبلوماسية مع كولومبيا إثر تصاعد محاولاتها التدخل في شؤون بلاده الداخلية عبر محاولات إيصال مساعدات إلى أراضي فنزويلا عبر الحدود المغلقة بين البلدين.

وقال مادورو أمام تجمع لمناصريه في كراكاس: «لقد قررت قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع حكومة كولومبيا الفاشية وأمهل سفيرها وقنصلها ٢٤ ساعة لمغادرة فنزويلا».

وأضاف مادورو: «لا يمكننا مواصلة تحمل أن تستخدم أراضي كولومبيا لشن عدوان على فنزويلا.. ولم تنحدر أي حكومة كولومبية إلى هذا المستوى أبداً» واصفاً الرئيس الكولمبي إيفان دوكي بـ«الشيطان».

وأعلن مادورو أنه مستمر في إدارة شؤون بلاده متوعداً بمقاضاة منظمي الاضطرابات التي صاحبت محاولات إيصال المساعدات عبر حدود البلاد المغلقة مع كل من كولومبيا والبرازيل.

وتابع مادورو: «إنني أدير شؤون وطننا على أساس الدستور من أجل مصلحة الشعب الكادح وهو واجب على عاتقي» داعياً الفنزويليين والقوات المسلحة للخروج إلى الشوارع والدفاع عن أرض الوطن.

وافتعلت المعارضة اليمينية المدعومة من واشنطن ودول غربية قصة إيصال «مساعدات إنسانية» عبر الحدود على حين يحذر المسؤولون الفنزويليون من أن هذه المساعدات تستهدف التمهيد لتدخل عسكري ضد البلاد وأغلقوا حدود بلادهم لمنع مثل هذا الاستفزاز.

في هذه الأثناء جدد مجلس الاتحاد الروسي تحذير موسكو من عواقب الاستفزازات ضد فنزويلا والمتعلقة بمزاعم إيصال المساعدات الإنسانية مؤكداً أنها تشكل «تدخلاً سافراً» في الشؤون الداخلية لهذا البلد.

وقال رئيس لجنة الشؤون الدولية في المجلس قسطنطين كوساتشوف لوكالة أنباء سبوتنيك: «روسيا تراقب عن كثب تطورات الوضع في فنزويلا والذي كما يبدو ستتبعه استفزازات هدفها خلق نزاع وهمي بين السلطة والمجتمع»: مضيفاً إن «هذه الاستفزازات ليست سوى تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد».

وشدد السيناتور الروسي على أن العلاقة بين السلطة والمجتمع شأن سيادي لفنزويلا وشعبها ولا يمكن أن يكون غير ذلك موضحاً أن هذه السيادة «تعود لإرادة شعب فنزويلا ولا يمكن تحت أي ظرف التدخل فيها من الخارج سواء كان من الولايات المتحدة أم من أراضي دول خاضعة للنفوذ الأميركي».

وكالات

احتراق شاحنة كانت تحمل «مساعدات إنسانية» على الحدود بين كولومبيا وفنزويلا أمس (رويترز)

حق العودة أم عودة الحق؟

د. يوسف جاد الحق

يطل علينا دهاقنة السياسة، وأساتذة التآمر من حين إلى آخر بمصطلح مبهر في ظاهره، ثم لا يلبث هذا المصطلح أن يغدو قيد التداول من دون تمحيص وتدقيق في أبعاده ومراميه إلى أن يستقر في الأذهان، ويصبح مطلباً ينتظر تحقيقه على أرض الواقع، وما هو في حقيقته غير سراب يحسبه الظمآن ماء، أو هو في حقيقته غطاء لهدف خفي يرمون إليه في نهاية المطاف، ومن الطبيعي، أن تلعب وسائل التواصل التي يوظفها أولئك في الترويج والتسويق ابتغاء الوصول إلى ذلك الهدف المنشود.

من هذا القبيل مصطلح «حق العودة» الذي ما انفك بعضهم يردده عن جهل بمراميه البعيدة، وبعض عن وعي ومعرفة، لضلوعه في المسألة تحقيقاً لمنافع ذاتية على حساب الوطن والشعب.

«حق العودة» قرار صدر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ تحت رقم ١٩٤، ويتبين الآن، بعد كل هذا الزمن أن هدف من عملوا على صياغته إنما أرادوا صرف النظر عن المطلب الحقيقي الذي هو «عودة الحق»، أي عودة فلسطين كاملة لأهلها وعودة أهلها إليها، وخروج الطارئين عليها منها ليعودوا هم من حيث أتوا.

أعرف أن مقولتي هذه سوف تقع على رؤوس بعضهم كالصاعقة، ذلك أنه ألقى في روع الشعب الفلسطيني في الشتات عامة بأن هذا قرار سوف يجد طريقه إلى التنفيذ، على حين أنه كان حائلاً بينهم وبين العودة المنتظرة، وإلا فليقل لنا أحد كيف تمضي سبعة عقود ونيف على صدوره من دون «عودة» لأحد سوى «جماعة أوسلو» الأشاوس!

قولنا «حق العودة» يختلف تماماً عن قولنا «عودة الحق» هذه الأخيرة تعني عودة فلسطين الـ«٢٧٥٠٠كم٢» كاملة، فهي بكل ما فيها وما عليها حقنا غير المنازع، أما كلمة «حق» فهي تعبير عن جزئية لكونها حقاً واحداً من حقوق كثيرة تجمعها كلمة «الحق» الشاملة لكل فلسطين وشعبها في داخلها وخارجها.

إن مطالبة إسرائيل «بالسماح» بالعودة لفلسطينيي الشتات هو استجداء، أو هو رجاء أو هو «تكرم» منها بالموافقة عليه، «وحتى هذا برغم المآخذ عليه لم يحدث».

نحن بمطالبتنا العدو «بحق العودة» للموافقة عليه فذلك إقرار من جانبنا «بمشروعية» الوجود الإسرائيلي على أرضنا، أي اعتراف بالأمر الواقع القائم وإقرار بحقها في البقاء، ومن حقها أن تسمح وألا تسمح، ولا يفوتنا هذا التذكير بتلك المقولة الأميركية القديمة منذ عهد الرئيس الأميركي السابق هاري ترومان بأن «إسرائيل وجدت لتبقى»! ونحن قد عرفنا بالتجربة أن قرارات هيئة الأمم المتحدة فيما يخصنا ليست أكثر من حبر على ورق، لا يهدف إلا لتخدير وصرف النظر عما يجري هناك في وطننا من ممارسات ترسخ الوجود الإسرائيلي من جانب، وضياع وطننا إلى الأبد من جانب آخر.

عندما نطالب «بحق العودة» فلمن نتوجه بهذا المطلب؟ إلى إسرائيل أم إلى تلك الهيئة صاحبة القرار الذي لم يحظ باحترام أي منهما، ناهيك عن العمل على منع تنفيذه؟

على سبيل المثال نذكر أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عندما زار مدينته صفد منذ فترة أجاب الصحفي اليهودي السائل عما إذا كان يحق له المطالبة بالعودة للإقامة في صفد، أجاب عباس بأنه يشكر «إسرائيل» على «سماحها» له بزيارة بيته في صفد، ولكنه لا يحق له المطالبة بالإقامة فيها، لأن الواقع القائم يحول دون ذلك؟ بمعنى أن هذا المطلب غير عملي!

كما نذكر أن إسرائيل في مرحلة مفاوضات «أوسلو» أبدت «موافقتها» الكاذبة على عودة خمسة آلاف فلسطيني كل عام، فلنتصور كم من القرون علينا أن ننتظر لعودة ملايين من الشعب الفلسطيني الذين هم خارجها، على فرض جدلي بصدق النية، الأمر المستحيل أخذه في الاعتبار من جانب عدو عرف بالخديعة والمكر واللعب على الأقوال والشعارات، ونحن لا ندري لماذا لم يقطع المفاوض الفلسطيني «مفاوضاته» معهم عندئذ لينسحب موفراً علينا كل ما جلبته «أوسلو» من ويلات وتبعات وتداعيات، ليس أهونها ما عرف بـ«التنسيق الأمني» تحت إشراف الجنرال الأميركي دايتون ولمصلحة الأمن «الإسرائيلي» بطبيعة الحال، وليس الأمن الفلسطيني أبداً.

منذ أسابيع أعلن رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه حتى لو حدث من وافق على عودة أحد فلن يكون ذلك لغير من كانوا فيها قبل عام ١٩٤٨، أما أولادهم فكيف يعودون إلى مكان لم يكونوا فيه أصلاً! هذا يعني بطبيعة الحال والأشياء والوقائع أن عامل الزمن كفيل بتصفية هذه المسألة في بضع سنين، إذ إن معظمهم رحلوا عن هذا العالم ومن بقي منهم على قيد الحياة فقد بلغ من العمر أشده ويوشك أن يلحق بهم، ومنهم أبو مازن وجيله بالكامل.

من هنا فإننا نرى أن الموقف الحق السليم، الوطني والقومي والأخلاقي المتوجب علينا اليوم، وفي غمرة كل ما يجري على الساحة العالمية والإقليمية، هو السعي والعمل على استعادة الحق الفلسطيني إلى أصحابه الذين هجروا عن فلسطينهم قسراً، بالتآمر الدولي والعدوان «الصهيو أميركي أوروبي» غير المسبوق، ومن ثم عودة أهلها الذين كانوا على أرضها منذ فجر التاريخ، أي عودة الشيء إلى أصله، وإزالة ما طرأ عليها منذ عام ١٩٤٨.

رب قائل يقول: إن هذه «طوباوية» خيالية، وإن هذا منطق يجافي الواقع القائم على الأرض، لمن كان هذا شأنه القول: إن واقعاً بني على الظلم، وقام على العدوان والإجرام لا يكسب الجاني حقاً، ولا يعني تهاون صاحب الحق في حقه، أو إحجامه عن العمل على استعادته، وفوق ذلك إيقاع العقاب على فاعله، تقول بهذا شريعة السماء وقوانين الأرض كافة.

من هنا لا ينبغي أن يساور أحد الشك بأن ما نقول به ولابدّ أن يتحقق في وقت أقرب مما يتصوره الكثيرون، فالوقائع والأحداث التي جرت على مدى العقود الماضية، والجارية اليوم، بوجهيها السلبي والإيجابي، تؤكد هذه الحقيقة وتفضي إلى استخلاص هذه النتيجة.

إن المطالبات التقليدية، والاستجداءات المهينة، والمفاوضات باسم «السلام الكاذب»، لا شيء من هذا يعيد إلينا حقاً قط.. وإن هو إلا إضاعة المزيد من الوقت إذ إن الزمن يخدم العدو العامل على تهويد البلاد وإخراج العباد بالقتل أو «بالترانسفير».

النضال والمقاومة، والإعداد لحرب التحرير الشاملة للوطن المغتصب والأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي أثبتت صحته الوقائع والأحداث، وفيما قام به ولا يزال يعمل عليه حلف المقاومة، سورية وإيران والمقاومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية حتى الآن، خير دليل على صحة هذا التوجه وسلامته.

بغير هذا لا يعود «الحق» الذي هو «فلسطين بكاملها» إلى أصحابه الشرعيين أبداً، فلا الكلام المنمق، ولا بلاغة الخطب العصماء ولا الصياغات الإنشائية «الجميلة»، لا شيء من هذا يغير قيد أنملة من واقع سيئ ظالم جاثم على أرضنا. بالمقاومة وحدها يستعاد الحق، فتعود البلاد إلى أهلها، ويعود أهلها إليها فاتحين منتصرين مرفوعي الهامات والقامات.

«عودة الحق» إذاً هي المرتجاة أيها الأخوة، وإنكم عائدون لا محالة وإن غداً لناظره قريب.